تقرير الاستيطان الأسبوعي الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، يُرحّب فيه بإصدار المفوضة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قائمة بالشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعتبر ذلك انتصاراً لفلسطين وللعدالة الدولية*

٢٠٢٠/٢/١٥

في كانون اول من العام الماضي وقبل ان تعلن الادارة الاميركية عن املاءاتها لتصفية القضية الفلسطينية، المسماة صفقة القرن أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، فاتو بنسودا، أنها تعتزم فتح تحقيق شامل في جرائم حرب محتملة ارتكبتها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية. وقبل أيام أصدرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه تقريرا عن شركات لها خلافا للقانون علاقات تجارية مع مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية. وفي الحالتين شكل ذلك نصرا لفلسطين وللعدالة الدولية. تقرير المفوضية السامية لحقوق الانسان له اهمية استثنائية، إذ في الوقت الذي بدأت فيه حكومة اسرائيل تحضير الخرائط لضم اجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة، تنفيذا لخطة الاملاءات الصهيو – أميركية والتي ياتت تعرف بصفقة القرن لحل الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، والتي اعلن تفاصيلها الرئيس الاميركي دونالد ترمب في ٢٨ كانون الثاني الماضي، نشر مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة قائمة تضم ١١٢ شركة لها انشطة تجارية في المستوطنات الاسرائيلية التي اقامتها اسرائيل في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية المحتلة. وقد احدث نشر القائمة هزة في اسرائيل، باعتبار ان العالم يرى المستوطنات الإسرائيلية انتهاكًا للقانون الدولي رغم ادعاءات الادارة الاميركية عكس ذلك. وضمت "القائمة السوداء"، ٩٤ شركة إسرائيلية، و١٨ شركة من ٦ دول أخرى.ومنها عدد من الشركات المصرفية، وشركات الهواتف المحمولة، وشركة البناء الإسرائيلية "أشتروم"، وشركة الاتصالات "بيزك"، وشركة التكنولوجيا "ماتريكس". كما أدرجت شركة "بوكينج كوم" الهولندية، الخاصة بحجز الغرف والفنادق عبر الإنترنت، وثلاث شركات اخرى هولندية والشركات الأمريكية الناشطة في مجال السياحة "تريب أدفايزر"، و"إير بي إن بي"، و"إكسبيديا" وثلاث شركات بريطانية وشركتان فرنسيتان وواحدة مقرها في لوكسمبورغ وأخرى مقرها في تايلاند في عداد القائمة السوداء للشركات العاملة في المستوطنات.

---

* **المصدر:** المكتب الوطني للدفاع عن الأرض – نابلس
https://nbprs.ps/2020/02/15/%d8%a8%d8%a7%d8%b4%d9%84%d9%8a%d9%87-%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d8%a8%d9%86%d8%b3%d9%88%d8%af%d8%a7-%d8%aa%d9%86%d8%aa%d8%b5%d8%b1-%d9%84%d9%84%d8%b9%d8%af%d8%a7%d9%84%d8%a9-/%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84

وقد رحبت القيادة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني والجامعة العربية بنشر القائمة واعتبرتها فرصة لممارسة الضغط على هذه الشركات ودفعها للتراجع، وفرصة لتوسيع انشطة الحملة العالمية لمقاطعة اسرائيل. وأكدت هذه المرجعيات ان اضطلاع المفوضة السامية ميشيل باشليت بمسؤولياتها وتنفيذها لولايتها يشكل ردا واضحا على موقف الادارة الاميركية، التي تحاول إضفاء شرعية قانونية زائفة على المستوطنات وبالتالي على الشركات العاملة فيها وتعزيزا للمعايير الدولية القائمة على القانون الدولي والشرعية الدولية في مواجهة محاولات فرض معايير جديدة تنتهك القوانين الدولية المتعارف عليها وتنتهك قرارات الشرعية الدولية ذات التسوية بتسوية النزاعات الدولية داعية الدول المعنية، التي لهذه الشركات مقرات في أراضيها الى توجيهها بضرورة وقف أعمالها في المستوطنات لمخالفتها للقوانين الدولية واعتدائها على حقوق الشعب الفلسطيني وانتهاكها لسيادته على اراضيه.

"هيومن رايتس ووتش" وهي منظمة دولية غير حكومية تتخذ من نيويورك في الولايات المتحدة الاميركية مقرا لها قالت بدورها إن نشر قاعدة البيانات التي تتضمن الشركات التي تساهم في إنشاء مستوطنات إسرائيلية غير قانونية هو تقدم كبير على طريق محاسبة الشركات على دورها في انتهاكات القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وأكدت أن نشر قاعدة البيانات من قبل الأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية لهذه الشركات مع المستوطنات، وهو أمر طال انتظاره، من شأنه أن ينبّه جميع الشركات بأن التعامل مع المستوطنات غير القانونية هو مساعدة في ارتكاب جرائم حرب وأن هذه خطوة مفصلية في الجهود العالمية لضمان إنهاء الشركات تواطئها مع انتهاك الحقوق واحترام القانون الدولي.

ردود الفعل الاسرائيلية كانت هستيرية سواء من أحزاب الائتلاف الحكومي اليميني المتطرف او اوساط المعارضة، حيث حمل رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، بشدة على المفوضية الأممية واصفًا إياها بهيئة منحازة وعديمة التأثير. ونبه إلى أنه يعد موقف الحكومة الأمريكية من المستوطنات في عهد الرئيس دونالد ترمب أكثر أهمية من وجهات نظر منظمات الأمم المتحدة، فيما قال عضو الكنيست المُعارض يائير لابيد، إن "مجلس حقوق الإرهاب مدعو إلى إلقاء القائمة التي أصدرها في سلة المهملات". أما مجلس المستوطنات الإسرائيلية فقال ردا على نشر القائمة بأن الأمم المتحدة أكدت من جديد أنها هيئة منحازة وغير محايدة، وتعمل ضد إسرائيل وأن القائمة "تحمل سمات واضحة لمعادية السامية" وأن الشركات الوارد ذكرها في القائمة، تعمل على تعزيز اقتصاد المنطقة، وتُسهم في السلام، أكثر من كل ما فعلته الأمم المتحدة. وعلى المستوى الحكومي قررت خارجية حكومة الاحتلال قطع علاقاتها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأصدرت توجيها الى قنصلياتها في الولايات المتحدة، بالتواصل مع حكام الولايات اللواتي يحتضن المقرات الرئيسية للشركات الواردة في "القائمة السوداء" لضمان فرض عقوبات على الشركات التي قد تُقاطع إسرائيل

ولم يتأخر الرد الأميركي على نشر المفوضية العامة لحقوق الانسان القائمة السوداء للشركات العاملة في المستوطنات. فقد انتقد وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، الأمم المتحدة على خلفية نشرها قائمة الشركات التي تمارس أنشطة في المستوطنات الإسرائيلية متهماً إياها بأنّها منحازة ضد إسرائيل وأنه لأمر مثير للسخط أن تصدر المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ميشيل باشليه، قاعدة البيانات للشركات العاملة في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل ودعا الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى الانضمام إلى الولايات المتحدة في رفض تلك المساعي، مدعياً أنّ محاولات عزل إسرائيل تتعارض مع الجهود الرامية لتهيئة الظروف المواتية لمفاوضات إسرائيلية فلسطينية

في الوقت نفسه اعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عن بدء التحضير لخرائط ضم المستوطنات والأغوار وشمال البحر الميت بالتنسيق مع الإدارة الأميركية، وقال نتنياهو خلال خطاب انتخابي لنشطاء حزب (الليكود) أقيم في مستوطنة (معاليه أدوميم) أن حكومته بصدد رسم خريطة للأراضي التي ستكون جزءا من دولة إسرائيل بدعم الإدارة الأميركية سواء قبلت أو امتنعت السلطة الفلسطينية التعامل مع "صفقة القرن"، في حين ادعى شريكه اليميني المتطرف في الحكم نفتالي بينيت بأنه لن تكون هناك لحظة أكثر ملاءمة لتطبيق السيادة وأنه يتوجه لرئيس الحكومة لإحضار خطة الضم وفرض السيادة الإسرائيلية على أجزاء من الضفة للمصادقة عليها فورا خلال جلسة الحكومة. وزير جيش الاحتلال، الذي يستعجل الضم وفرض السيادة أوضح خلال اجتماع لإطلاق الحملة الانتخابية للحزب، في (كفار همكابيا)، إن حزبه لن يدخل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، إلا في حال فرض السيادة على المستوطنات، وغور الأردن، وشمال البحر الميت

وكانت رئاسة الحكومة الإسرائيلية قد كشفت عن تركيبة الطاقم المعين لإعداد الخرائط تمهيدا لضم أجزاء من الضفة الغربية لإسرائيل، ويتألف الطاقم من الوزير ياريف ليفين، والسفير في واشنطن رون درامر، والمدير العام لرئاسة الحكومة رونين بيريتس، ومجلس الأمن القومي.ويتضح من ذلك، أنه لا يوجد تمثيل للجيش الإسرائيلي في ذلك الطاقم، على الرغم من أنه هو الحاكم الفعلي في الضفة الغربية. وتخضع المناطق الفلسطينية باستثناء القدس الشرقية، للحكم العسكري الإسرائيلي (الجيش) وليس للحكم المدني (الحكومة). في حين أصدر قائد هيئة الأركان أفيف كوخافي، تعليمات إلى رئيس شعبة التخطيط في الجيش اللواء أمير أبو العافية، بتشكيل طاقم موازٍ للطاقم الذي شكّله نتنياهو، لإعداد خرائط تمهّد لتنفيذ الضم، إذا اتخذت الحكومة قرارا بذلك. ويتألف طاقم الجيش من "قائد لواء المركز نداف بادان، ومنسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق كميل أبوركن، ودائرة القانون الدولي في النيابة العسكرية"

وفي السياق وفي خطوة جديدة نحو فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة، أعلنت سلطة الطاقة الاسرائيلية توسيع شبكة الكهرباء لخدمة المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية في الضفة على أن يتم تطوير شبكة الضغط العالي لتقديم الخدمات لجميع المستوطنات،

بموجب خطة أعدتها وزارة الطاقة الإسرائيلية وتشمل إقامة محطات كهرباء صغيرة في مناطق مختلفة بالضفة الغربية بهدف امداد الطاقة على المدى الطويل وتدعيم المشروع الاستيطاني. ووفقا للخطة فإن الشبكة التي يتم تحديثها ستقدم الخدمات للمستوطنات على أساس أن إسرائيل ستبقى صاحبة السيادة وصاحبة المسؤولية عما يحدث في الضفة الغربية حتى العام ٢٠٤٠. حيث تشتمل على انشاء خطوط ضغط عال، ومراوح، وحقول ألواح شمسية، ومحطات للطاقة وتم وضع الخطة، في أعقاب الاحتياجات التي أشار إليها رؤساء المستوطنات في الضفة الغربية، التي تقدر تكلفتها بـ٣ إلى ٤ مليار شيكل.

وفي تطور له دلالاته الخطيرة عينت وزارة القضاء الإسرائيلية محامي جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية، أبراهام موشيه سيغال، كحارس أملاك شركة فلسطينية في القدس المحتلة، رغم أنه يعمل ضدها في إجراءات قضائية مختلفة بواسطة شركات وهمية، وتشغل الشركة الفلسطينية فندقا في مبنى في البلدة القديمة في القدس، تدعي "عطيرت كوهانيم" أنها اشترته وتعمل من أجل إخلائه. ونقل عن مسؤول في وزارة القضاء قوله إن تعيين سيغال لتفكيك الشركة الفلسطينية يستوجب تحقيقا بوجود تناقض مصالح. وتزعم "عطيرت كوهانيم" أنها اشترت فندق بترا، في منطقة باب الخليل، من البطريركية الأرثوذكسية اليونانية، وثبت أن هذه الصفقة أبرمت بواسطة شركات وهمية أسستها الجمعية الاستيطانية بهدف الاحتيال وذلك في إطار "صفقة" لشراء ثلاثة مباني في البلدة القديمة، عام ٢٠٠٤. ولا تزال المحكمة العسكرية تنظر في قانونية "الصفقة"، وطالب أصحاب أسهم الشركة الفلسطينية، بدعم البطريركية، إلغاء تعيين سيغال، بتقديم طلب إلى المحكمة المركزية في القدس. لكن القاضي دافيد مينتس لم يتطرق إلى هذا الطلب. ويتهم الفلسطينيون في القدس دائرة حارس الأملاك والوصي العام على الأملاك في وزارة القضاء بدفع مصالح جمعيات المستوطنين في القدس

وفي تطور له دلالاته الخطيرة كذلك اتخذه وزير الجيش الإسرائيلي والقاضي بإلغاء الاعتقال الإداري لأخطر مشكلي جماعات المستوطنين التي ارتكبت جرائم ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة المتطرف "إلياهو بن دافيد". وهو مستوطن تم اعتقاله سابقًا ومشتبه بتنفيذ هجوم إرهابي بحق فلسطيني، وذلك خلافًا لتوصية جهاز الأمن الإسرائيلي (شاباك). وجاء قرار بينيت بإلغاء أمر الاعتقال الإداري في أعقاب تعرضه لضغوط في أوساط اليمين المتطرف، علمًا بأنه يقود تحالف "إلى اليمين" الذي يضم ٣ أحزاب يمنية متطرفة هي: "اليمين الجديد" و"الاتحاد القومي" و"البيت اليهودي" ويترأسه وزير التعليم رافي بيرتس

وعلى المستوى الميداني استمر النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في عدد من محافظات الضفة الغربية. ففي محافظة بيت لحم اخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالاستيلاء على عشرات الدونمات الزراعية غرب بيت لحم في مناطق) عين الهوية، وواد الحمرة، والحسينات) من أراضي حوسان، و(قرنة أبو علي، وخلة الغزاوي) التابعتين لخربة القبو المهجرة، و(البص) في وادي فوكين، وجميعها بمحاذاة مستوطنة "سور هداسا"، لصالح إنشاء منطقة صناعية ووحدات استيطانية، فيما

شن المستوطنون في مستوطنة "هار حوماه" – جبل ابو غنيم في القدس المحتلة، حملة عبر شبكات التواصل الاجتماعي ضد إقامة مشروع تجاري فلسطيني قرب ما وصف بمدخل المستوطنة. وركزت الحملة الاستيطانية على كون الأرض ملكاً لعائلة أبو طير، التي ينسب إليها محمد أبو طير العضو القيادي في حركة حماس، الذي قضى سنوات في السجون الإسرائيلية، واستجاب رئيس بلدية الاحتلال في القدس، موشيه ليون،لطلب المستوطنين حيث قرر في الأسبوع الماضي، تجميد خطة لإقامة مركز تشغيل وخدمات في حي أم طوبا الفلسطيني، في جنوب شرق المدينة – وذلك بسبب معارضة السكان اليهود في حي "هار حوما" القريب. ومن بين أمور أخرى، زعم المعارضون للمخطط أن إنشاء المركز سيؤدي إلى "اختلاط السكان" وتعريض فتيات الحي للخطر.

وفي محافظة نابلس تخطط سلطات الاحتلال الإسرائيلي لشق طريق استيطاني يربط مستوطنتي "عيلي" و"شيلو" المقامتين على أراضي المواطنين جنوب نابلس مع مستوطنات الاغوار. وهذا الطريق الاستيطاني يصل طوله الى نحو ٨ كم، ويمر من أراضي زراعية خصبة في قرى قريوت وجالود والمغير جنوب نابلس ومناطق شفا الغور، حتى أراضي قرية فصايل بالأغوار الوسطى. يذكر أن حكومة الاحتلال أقرت عام ٢٠١٤ مخططا لشق عشرات الطرقات والشوارع الالتفافية لمستوطنات الضفة الغربية تمتد على طول ٣٠٠ كم، بهدف الاستيلاء على آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، وتعزيز سيطرتها على مناطق واسعة.

وفي محافظة سلفيت تواصل آليات الاحتلال تجريف أراضي المنطقة المسماة "خلة الجامع" الواقعة بين بلدتي حارس وبروقين، والتي تقدر مساحتها بـ٢٥٠ دونما، وتعود ملكيتها لدائرة الأوقاف الاسلامية، بالإضافة إلى ١٢٠ دونما تعود لعائلة عمر عبد الحافظ فزع.

وفي قرار خطير اتخذه وزير الجيش الإسرائيلي والقاضي بإلغاء الاعتقال الإداري لأخطر مشكلي جماعات المستوطنين التي ارتكبت جرائم ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة المتطرف "إلياهو بن دافيد". وهو مستوطن تم اعتقاله سابقًا ومشتبه بتنفيذ هجوم إرهابي بحق فلسطيني، وذلك خلافًا لتوصية جهاز الأمن الإسرائيلي (شاباك). وجاء قرار بينيت بإلغاء أمر الاعتقال الإداري في أعقاب تعرضه لضغوط في أوساط اليمين المتطرف، علمًا بأنه يقود تحالف "إلى اليمين" الذي يضم ٣ أحزاب يمنية متطرفة هي: "اليمين الجديد" و"الاتحاد القومي" و"البيت اليهودي" ويترأسه وزير التعليم رافي بيرتس

وفي الانتهاكات الأسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض كانت على النحو التالي في فترة اعداد التقرير:

القدس: أجبرت سلطات الاحتلال، عائلة الدبس حي الفاروق في جبل المكبر جنوب القدس المحتلة، على هدم منزلها، بحجة البناء دون ترخيص على الرغم من وجود اوراق واثباتات بملكية الارض. كما هدمت جرافات الاحتلال منزلاً في حي الثوري بالقدس المحتلة، لصاحبه إياد شويكي وهو أسير سابق، بهدف إقامة مدرسة تابعة لبلدية الاحتلال مكان المنزل. كما هدم الاحتلال سوراً يعود للمواطن خليل أبو هدوان المجاور لمنزل الشويكي،كما انهار جزء من منزل في القدس القديمة

المحتلة للحاج ظاهر الشرباتي، جراء حفريات الاحتلال اسفله والاهتزازات الناتجة عنها.فيما حرّرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، عشرات المخالفات بحق التجار في البلدة القديمة بمدينة القدس المحتلة.وأفاد تجار متضررون بأن سلطات الاحتلال بطواقمها المختلفة اقتحمت المحال التجارية في البلدة القديمة، وفتشتها، واستولت على بضائع، وحررت مخالفات باهظة لأصحابها، واقتحم مستوطنون، تجمع جبل البابا البدوي قرب بلدة العيزرية جنوب شرق مدينة القدس المحتلة. وجبل البابا هو أحد التجمعات البدوية في محيط القدس، ويسعى الاحتلال إلى تهجير سكانه من أجل إقامة مشاريع استيطانية وربط مستوطنة "معاليه أدوميم" بالقدس، وتنفيذ المخطط المعروف بـ"E1"، الذي يهدف إلى فصل مدينة القدس المحتلة نهائيا وبشكل كامل عن امتدادها الفلسطيني.

رام الله: هاجم مستوطنون مركبات المواطنين بالحجارة قرب قرية النبي صالح شمال غرب رام الله. ما أدى إلى تضرر عدد منها.

ومنعت سلطات الاحتلال مؤخراً مواطنين فلسطينيين من بلدة المغير شمال شرقي مدينة رام الله من فلاحة أراضيهم تنفيذاً لقرار اتخذ قبل ٧٠ عاماً؛ أي منذ عهد الانتداب البريطاني وقبل قيام دولة الاحتلال بسبب إعلانها موقعاً أثرياً خلال الانتداب البريطاني". ونقل عن الفلسطينيين، نادر وراسم أبو عليا، من سكان المغير قولهما إن أسرتهما كانتا تعملان في الأرض منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وإنهما لم يُمنعان من العمل هناك، متسائلين عن السبب الذي يمنعهما من العمل في أرضهم في الوقت الراهن.وصرحا بأن "الإدارة المدنية صادرت جرارهم الزراعي إلى أجل غير مسمى ودون سابق إنذار، ونتيجة لذلك فقدوا مصدر رزقهم".

الخليل: جرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي الطريق الالتفافي باتجاه بلدة يطا وهي اراضي تابعة لبلدية الخليل في "سوق الجمعة" القريبة من سدة الفحص جنوب المدينة، بهدف توسعة حاجز سدة الفحص العسكري، على حساب أراضي المواطنين.واقتحم العشرات من جنود الاحتلال الاسرائيلي، الحرم الابراهيمي الشريف، وطردوا الموظفين والحراس المتواجدين داخله.وأخطرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، بهدم أربعة منازل واستولت على مركبة محملة بحديد البناء في منطقة التواني شرق بلدة يطا جنوب الخليل. تعود ملكيتها للمواطنين فضل ومفضي وربحي ربعي، وخضر سليمان جبر العمور. كما هدمت هدمت مسكنا يعود للمواطن بلال عليان الرجبي ويؤوي عائلة مكونة من خمسة أفراد في منطقة جبل جوهر القريبة من مستوطنة "كريات أربع" المقامة على أراضي المواطنين شرق الخليل.

بيت لحم: القى قطعان المستوطنين الحجارة على المركبات الفلسطينية عند المفرق المؤدي الى وادي فوكين غرب بيت لحم وادى ذلك الى الحاق اضرار في هياكل عدد من السيارات وتحطيم زجاج نوافذها وجاء المستوطنون من مستوطنة بيتار عليت المقامة على اراضي المواطنين.

جنين: اقتحم عشرات المستوطنين منطقة "ترسلة" بالقرب من قرية صانور جنوب جنين وهي المنطقة التي سبق وأقيم عليها مستوطنة وتم اخلاؤها عام 2005 وذلك تحت حماية قوات

الاحتلال، ورددوا هتافات عنصرية معادية للعرب والمسلمين وأدوا طقوسا تلمودية قبل أن يغادروا المنطقة.

الاغوار: أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بوقف البناء في منشآت سكنية وحظائر ماشية في منطقة "حمصة التحتا" في الأغوار الشمالية.حيث سلّمت إخطارا بوقف البناء في أربع منشآت تعود ملكيتها للمواطن محمد هايل بشارات.وكانت سلطات الاحتلال سلّمت المواطن بشارات قبل حوالي شهر، إخطارا بإزالة منشآت أخرى، بحجة وقوعها في منطقة أثرية.وداهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي،، منطقة "أم الجمال"، في الأغوار الشمالية. وفتشت خيام عدد من العائلات، ودققت في البطاقات الشخصية لساكنيها.فيما أجرت قوات الاحتلال، تدريبات عسكرية بالمعدات الثقيلة، في عدة مناطق من الأغوار الشمالية (في مناطق الفارسية، والبرج، وخربة سمرة،) واحتجزت رعاة ماشية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/